

"البنية الثقافية وتداعيات الاختلال الثقافي في المجتمع الجزائري"

أ / مختاري عبد النور

جامعة حسبية بن علي - كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية و الإنسانية

المستخلص

إن ما يطلق عليه أزمة الهوية في المجتمعات المعاصرة، لا تشكل مظهرا من مظاهر البؤس النفسي والاجتماعي و الضياع الثقافي و الاقتصادي، ما يمثل إخفاقا في تحقيق مستويات في الانتماء الاجتماعي الجنسي أو الأثني أو العرقي أو الطبقي ، وترجمة لمظاهر من عدم التكافل و التماثل الاجتماعيين بين الأفراد والجماعات، فهي إذن غارقة في تاريخ المجتمع ككل، حيث تمثل مظاهر الاغتراب النفسي والسلوكي، منطلقات لتموضع مقاييس العزلة أو الانعزال لدي الفرد، والتهميش والاستبعاد الانغلاق و السيطرة بين الجماعات المتصارعة والمتنافسة ، فيصبح المجتمع ككل قائم على التناذر والتنافر، متجه نحو الصراع لا التعاون و التفكك لا الانسجام، فما نسميه أزمة الهوية، يترجم حقيقة لهوية البؤس الاقتصادي في الامتداد الجغرافي و ألمجالي للجماعات الثقافية، و أثره على ماهية العلاقة بين الجماعات و الأرض و الإقليم والدولة، ، إن ضعف أو قوة كل قدرة في الانتماء الاجتماعي لدي الفرد و الجماعات على حد سواء، تجسد في ضعفها أو قوتها، طبيعة وحدة المعايير الثقافية والتقاليد و العقائد و المذاهب، بالمقابل يشكل توضع المعيار الاجتماعي الجامع للجماعة ككل، إعلان لميلاد أزمة بنيوية ثقافية، لقد جري في الجزائر توحيد المجال، الجغرافي الاندماج الاجتماعي في الواقع على أساس التبادل والتداول الذي جري خلال فترة تاريخية ممتدة و متراكمة، وكان عصبه التأكيد على الهوية الواحدة للجماعة، التي تظهر بشكل خاص في حضور طموح دائم لصيانة وحدة العقيدة، فحينما يسأل الناس و يسألون باستمرار عن معاني سلوكياتهم وعن مرجعيات أفعالهم واختياراتهم وأهدافهم ، كانوا يجدوا الملجأ في(سواء شعروا أو لم يشعروا) عقيدتهم الإسلامية، و الآن ومع بروز مؤشرات عن الاختلال المعياري لدي الفرد والجماعة، أصبحت سمات التخبط والضلال في تحديد معاني السلوك، فتدحرجت قوانين السلوك الواقعي إلى مستوي

تضاؤل أخلاقي، عبر عنها يوما هوبز: <الإنسان ذنب لأخيه الإنسان>، وحينها نكون أمام أزمة من هذا القبيل، نكون بصدد مجتمع يعيش هوية عامية تخفي انعدام الفاعلية الذاتية الفاعلة والتاريخية، ظاهرة اجتماعية تكشف عن اتجاه لإراحة الضمير مجتمع فقد نظم قيمه الفاعلة واستسلم لغيرزة الحياة وضغط الحاجة، وحينها يكون البحث في تنظيم أشكال العلاقة و التعاون بين منظومتى القيم والمعايير و الممارسة السياسية القائمتين، أي بناء إطار ثقافي جديد لعلاقة الدين بالدولة، هو الشكل الضروري في إعادة إنتاج السيرورة التاريخية الفاعلة، وهي بحق مؤشر علي بداية الخروج من أزمة ثقافة أي أزمة المجتمع ككل.

المستخلص باللغة الفرنسية:

Le soi-disant la crise identitaire dans les sociétés contemporaines, n'est pas une manifestation de la misère sociale et la perte de la capacité à atteindre un degré d'affiliation sociale, caractérisé par des taux de violence sexuelle, ethnique ou raciale ou de classe, elle est aussi constituer par un problème d'aliénation psychologique, de comportement, de sens, encore plus par le fait de marginalisation social de catégories est souches sociaux, est si aussi une capacité de marginalisations géographique est sociologique de races, de langues de d'appartenance ethnique est religieuse, d'une différenciation culturel, ou l'individu appartenant a certain groupes au sein d'une même communautés, que l'orsque ce voit son passé dépassé, et ne parviens a pas a vivre un quotidien normal, est pleinement, une incapacité d'impuissance pour satisfaire les besoin culturel quotidien, un avenir obscur par ces mensonges idéologiques, par une fragilités sociale qui ce creuse de jour on jour, c'est un present mal vécut, mal logé mal nourrit, mal a voire une famille, de risque de peut puisse satisfaire ces besoin qui grandisse de jour on jour, un present ou l'individué gagne l'isolation, et ou

l'isolation de l'individu et des groupes formées par des négation culturelle quotidienne, ce dure historiquement pour l'individu ou le group ou la communauté , trouve son sens unique est réal don le vécu culturel , gagné par une fragilité d'institut culturel, comme ce traduit par l'incapacité de gires les bisons est les demande régulière formules par les groupes est les individués.

المستخلص باللغة الانجليزية:

The so-called crisis of identity in contemporary societies, is not a manifestation of social misery and loss in the ability to achieve the social affiliation of sexual, ethnic or racial or class, and it is not also constitute a problem for alienation psychological, behavioral, and is not also a fact marginalization, geographical and poor ability to social affiliation of the individual or groups within their communities, as the case does not constitute a starting point for isolation or isolation of the individual and groups, which take place during a historical period of limited or cumulative, so let not be a crisis of such meanings, and those facts only when people ask and ask constantly for the meaning of their behavior and on the terms of reference for their actions and choices and goals, then we are in front of the path of the last version of the crisis, the largest and most comprehensive and generally is a crisis of institutions, if we want to say Neon careful crisis Cultural Foundation, which spawn every Other cultural institutions.

المقدمة:

تعد محاولة فهم الباحثين لمجتمعاتهم في لحظاتها التاريخية المتأزمة و المتوترة اجتماعيا ، بمثابة محاولة منهجية للكشف و فهم وتفسير واقع تلك الأزمات الاجتماعية، التي تنتج داخل هذه المجتمعات، وهي دون شك محاولة لفهم تشوبها الكثير من الصعوبة المعرفية والواقعية باتجاه إمكانية فهم الواقع اليومي المباشر، خصوصا إذ كان هذا الواقع <<كما الحال بالنسبة للجزائر واقع جد متغير>>، يقابله افتقار لأدوات التشريح المعرفي والمنهجي الخاصة بالمجتمع ذاته، إذ إن الواقع المتبدل والمتحرك والمتغير الذي توجد عليه جزائر اليوم، في ظل حراك اجتماعي تتضح مؤشراتته الاجتماعية، أو فيما يرتبط بمؤشرات القيم في صعودها ونزولها، أو في مؤشر المعايير التي تتحكم في مرجعيات الأفراد والجماعات، أو في مؤشرات طبيعة الأهداف الثقافية الفردية والجماعية، والوسائل الثقافية التي يتم عبرها تحقيق تلك الأهداف، سواء أيضا في مؤشرات قياس مدي توافق تلك الأهداف الخاصة مع الأهداف العامة، للمجتمع ككل.

الواضح أن الجهد العلمي يحاول البحث حقيقة البنية الثقافية للمجتمع الجزائري، مطلقين لأدراك طبيعة إشكالية الاختلال الاجتماعي الذي تحويه معادلة طبيعة البنية الثقافية(1) في الجزائر، من خلال البحث في الثقافة كوظائف اجتماعية ، فالحديث ينصب حول أثر الثقافة في سلوك الفرد والجماعة، وما هي بنية المعوقات الاجتماعية التي تقف دون تحقق تلك الوظائف والأدوار؟، أيضا يتم البحث في أهمية تعظيم دور الثقافة في حياة المجتمع؟، فالثقافة بعدها مفهومة باعتبارها مظهرا للوعي، الذي يستوعب الإنسان من خلاله ، فردا وجماعة العالم ويفهمه ويجعله قابلا للتمثل في الذهن(2)، وعليه تكون إمكانية معاينة مدي انفصال الثقافة عن الطبيعة، مؤشرا للبحث في النظام المجتمعي القائم علي تجربة وخبرة مجتمع بكامله، ينتج ويعيد إنتاج حلوله عن الحاجات الثقافية اليومية للفرد والجماعة، ويعبر حقيقتا عن مدي واقعية الاستجابة لتلك الحاجات باستمرار، وهو يشكل مدخل لمعاينة الواقع اليومي الذي رتبته ظواهر ثقافية، عبر ممارسات و صور ونماذج خاصة بخبرة الجماعة وبما تصنعه. وبما أن الثقافة والظواهر تفهم إلا باعتبارها قاعدة أساسية لضبط المجتمع لبيئته و تاريخه وسيطرته عليهما، كانت ضرورات التحول والتبدل والتغير الاجتماعي ، لحظات مستمرة عن ديناميكية تاريخية منبهة لحقيقة الواقع الثقافي الجزائري وموضحة لصعوبات بناء الفرد والجماعة في المجتمع الجزائري.

أولا- بنية النموذج الفردي والجماعتي في مرجعية الجماعة <<الثقافة>>

إن الثقافة لا تفهم إلا باعتبارها مظهرا للوعي الذي يستوعب من خلاله الفرد أو الجماعة ذاتهما والعالم من حولهما، ويجعلنه قابل للتمثل في الذهن، فتم

الممارسات والتوجهات وتحدد المواقف الفردية تبعا للأهداف الثقافية العامة للمجتمع، وتضبط الوسائل الخاصة مع مرجعيات الجماعة أو الجماعات الاجتماعية السائدة، لتكون أمام ما يسميه علماء الاجتماع بالأنماط الثقافية، وهي تترجم تأليف مبدع عن ما يرغب فيه الفرد ويريده وما تقرره الجماعة تقهر عليه(3).

وعليه فالثقافة تفهم دائما كعلاقة مستمرة من التوتر المبدع بين الواقع الاجتماعي للجماعة وطبيعة الوعي الموضوعي لديها، لذا تقاس كل الثقافة كوعي جماعي موضوعي ومنظم، بقدرتها في إبداع الحلول الجماعية والفردية لمشاكل اليومية التي تصادف كل مجتمع، ويقدر هذا النجاح تصنف الثقافات على اعتبارها، مبدعة أو كتلة جامدة وعقلية متحجرة. لأن توليد بنية كل ثقافة بهذا القدر ليس وليد رغبة فردية أو حاجة تقررها الجماعة، بقدر ما يعكس شروط وظروف وعوامل متغيرة ومتبدلة تاريخيا واجتماعيا و اقتصاديا وسياسيا وعسكريا أيضا. فما يتم ترجمته عبر الفرد يوميا في سلوكيات وممارسات واتجاهات وحاجات ثقافية معينة، وما تحدده الجماعات من استجابات، لا يخرج عن كونه مسألة تاريخية وعوامل متعددة ومتبدلة تاريخيا واجتماعيا.

فالثقافة هي المجتمع ذاته ضمن ديناميكية اجتماعية مستمرة ومترامية، تشكل بكل تفاصيلها مرجعية الوعي والسلوك الجماعي والفردية تاريخيا لكل مجتمع، ولأن المجتمعات متدرجة في حظوظها التاريخية، بين الثبات والتحول والديناميكية والاستاتيكية الاجتماعية، وما تمثله اللحظة التاريخية والاجتماعية لكليهما، عند كل مجتمع سواء في الثابت أو التغير، من إمكانيات حقيقة وموضوعية لتوفر >>من عدمه<< ومن تراكم >>من عدمه<< لشروط ميلاد ثقافات وإبداع لنمط ثقافي جديد يتوفر لمجتمع ولا يتوفر لمجتمع آخر، فماذا تكشف الديناميكية الاجتماعية من بصمات ثقافية في المجتمع الجزائري؟.

وحين تتساءل عن المجتمع الجزائري، تتساءل عن تجربته التاريخية والاجتماعية وخبرته، وكيف استخدم إمكانياته المادية والاجتماعية والروحية وتوظيفهم جمعيا، وحين نلاحظ في الصيرورة، التاريخية والاجتماعية للمجتمع الجزائري وما أتاحتها ثقافته من إبداع لنمط ثقافي جديد يتمتع بالقدرة في إيجاد الحلول المبدعة للحاجات الثقافية والاستجابة إليها باستمرار، دون عنف أو تخريب أو صراع، أو تنافر أو تقايل أو جرائم، ندرك طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري، وندرك طبيعة الوسائل المعنية بتحقيق الأهداف الخاصة ولدي الجماعات، أيضا نفهم ما مدي حضور تلك الأهداف الجماعية في وعي المجتمع أي في صلب مفهوم الثقافة ومرجعيتها وماهيتها.

فمعاناة المجتمع الجزائري في مساره التاريخي والاجتماعي، سياسيا، اقتصاديا، عسكريا، تحصى اللحظات التاريخية للممارسات الغير منسجمة والغير متوافقة والغير متزنة، نتيجة تعدد المرجعيات الاجتماعية العرقية و الجنسية و الجغرافية، أم في ميدان التوازن الترموي الاقتصادي بين المناطق وتعدد المرجعيات في القرار السياسي نتيجة تعدد العصبية السياسية، فقد شكل أنموذج لتنافر وتشتت في مستويات التنمية المتوازنة، كان مستواها العالي يحقق مستويات من الرفاهية الاجتماعية، ومستواها الداني يعيش بمستويات من الفقر و العوز الاجتماعي العام. إن الحضور التاريخي والاجتماعي لتراكمات وتبادلات ثقافية وحضارية وتجارية هامة، تبعته حضور هوية عامة غير قادر ولا رغبة ولا مقررة ثقافيا، لتحدد مكانة القيم السياسية والاجتماعية والفنية والأخلاقية في النظام العام.

نتيجة البيئة والظروف العامة لتشكل أنماط الوعي والسلوك لدي المجتمع ككل، متأثرين بسيرورات تاريخية مختلفة ومتفاوتة بل و متناقضة و متعارضة أيضا لواقع الثقافة الجزائرية ونتيجة لحضور تاريخي خارجي ضاغط باتجاه تغييرات في بنيته التقليدية، وفرض إخلال اجتماعي لها ، هي نزعة استبدادية (4) شكلت منطقاً ومفهوماً رئيسياً عن طبيعة التشويش و الخلط و في تحديد صورة ومحتوي الأنا والهوية والمرجعية الجماعية للفرد وللجماعات الجزائرية، و منعت بالأساس تبلور إطار تجمعي وتوحيدي <<بالمفهوم السوسولوجي لا الشعبوي>>،

فمنعت إمكانيات الاستفادة من الحظوظ التاريخية والاجتماعية التي كانت تشكل نموذج ثقافي مبدع، نتيجة التغذية من مختلف الثقافات والحضارات المتعاقبة على الجزائر، لكن دون الوصول بها إلى عملية تراكم معرفي ونقدي كي تتيح توليد ثقافة ومرجعية جماعية مبدعة، تعبر عن معايير متميزة للوعي والسلوك.

ثانيا - الدينامية التاريخية للضبط الثقافي في الجزائر:

لما كان إلتون مايو، << أن الضبط الاجتماعي هو الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله، وبحفظ بناءه، ويعتبر الضبط عاملا للتوازن في ظروف التغيير الاجتماعي.>>(5). كانت للطقوس الدينية بما تمثله من معايير وقيم اجتماعية عامة، حيث ارتباطات الديني بالحياة اليومية للفرد وللجماعة الجزائرية ظاهر يوميا وفي أدق تفاصيل السلوك والممارسة الحياتية، إن الهوية العامة والواقعية، التي وزانت بين الاعتقاد و الممارسة لدي الفرد والجماعة في الجزائر، شكلت عامل شديدي الحضور في حياة الاجتماعية بالجزائر، توازنها، استقرارها، استمرارها على مدي تاريخ التجربة الجزائرية، عبرت عنها خصوصا حضور مفهوم الهوية الواقعية(6) للفرد وللجماعة.

فمن خلال طبيعة القيم السائدة في الحياة الاجتماعية <<العلاقات الاجتماعية>>، و من خلال آليات المشرع الجزائري ، التي يستجيب فيها للروح المحافظة، كاستثمار جماعي وتاريخي في العلاقات والمعاملات ، الشكل الذي دفع المجتمع ككل إلى التثبيت بالدين كواقع ومنبع ذاتي للفضيلة وموجه للسلوك أمام تراجع الحسابات الدنيوية، فارتقى الدين إلى مصف الهوية العامة والواقعية لدي المجتمع الجزائري، يمد <<المقدس>> الممارسات الفردية والجماعية بمرجعية ، شكلت بحق بناءا مركزي لإراحة ضمير المجتمع وعقيدة خلاص فردي،

فمن خلال هذه المرجعية الجماعية المحكمة في مؤسسات المجتمع والدولة <> الحضانة والمسجد والبيت والتشريع السياسي و الأحوال الشخصية و دور مؤسسات الزوايا وجمعية العلماء المسلمين>>، فكانت بهذا الشكل <<دينيا>> رافعة المعيار الاجتماعي الجماعية للجزائريين، وكانت بالشكل الاجتماعي <<السوسولوجي>> وسيلة للتغطية على اختفاء مشاعر التضامن الفعلي و الإنساني، ومصدر لتبرير الخرق اليومي و الدائم لقيم الشريعة باسم الشريعة،

فتحول التشدد في الانتماء الجمعي إلى تعويض عن حقيقة التفكك و التشتت الواقعي للمجتمع وحقيقة عن جوهر و مستوي الصراع، فالدين كرافعة تاريخية واجتماعية لقيم ومعايير للمجتمع الجزائري، كان محور غلبة المقدس على المصالح الدنيوية، و محور لتنمية الاستجابات الايجابية على التحديات المستجدة باستمرار، وهو محور أيضا لتربة صالحة للتوظيف الاجتماعي لتعظيم المرابحة الروحية والمادية معا، وهو فوق هذا وذاك شكل مرحلة لاشتقاق أنماط التنظيم الاجتماعي.

على نقيض من ذلك شكل انخفاض الوعي الإسلامي القوي ، الذي أسس العلاقة الحيوية بين الوحي وبين العقيدة الاجتماعية، أصالة جزائرية بحتة، وفقدانها واستبدالها بمرجعيات بالوكالة ، متصارعة، ومتناقضة، <<وهائية-محاربة الأضرحة-سلفية أفغانية، شيعة-تعظيم أهل البيت- أو نمط مصري إخواني، قائم على الدعوة السياسية <<الإسلام هو الحل>> إن ضبط المجتمع الجزائري عبر قيم، ومعايير العقيدة الإسلامية، شكل حلا واقعا لقرون من الزمن، عبر مؤسسات الزوايا القائمة في صلب التدين الجزائري،

فعبير منطق ووظيفة الزوايا الاجتماعية والدينية، تجسدت مفاهيم وممارسات هوية جزائرية حققت مصالح الدنيوية للفرد وللجماعة، وفككت التناقضات الاجتماعية القائمة على عدم المساواة و الشعور بغياب العدالة الاجتماعية لدي الكثير من الجماعات، لم تكن هذه الثقافة ذاتها سوي الدين بروحانية القيم المنتشرة في العلاقات الاجتماعية اليومية، ثقافة تعين هوية الفرد والجماعات ومرجعيته بالانتماء الاجتماعي والروحي لجملة ما تمثله روابط الدين الأفقية أو العمودية.

إن الضبط الاجتماعي في أبعاد تحققه في الحياة الاجتماعية اليومية للجزائري <<الفرد والجماعة>>، كرسه شروط العلاقة الدينامكية بين نمط الممارسات السائدة في كل حقبة تاريخية مختلفة أو متشابهة مع مؤشرات الالتزام والانضباط بالقيم والمعايير الاجتماعية، و تشكلت مقاييس التفاعل الاجتماعي و نموذج علاقات الفعل وردود الفعل ، واتجاهات و مواقف الفرد والجماعة، ووسائل تحقيق حاجاتهم و الالتزام بالأهداف الثقافية العامة كلها أو جزء منها، ضمن معادلة التساؤل عن طبيعة وحقيقة ومقاييس الانضباط والالتزام التاريخي(7).

لقد كانت الثقافة الجزائرية تعبر عن آليات ووظائف اجتماعية، كما هي موضوعة لدي مجتمع، أيضا هي تعبير عن ماهية الدين كشكل وحيد لهوية الفرد والجماعة ومرجعياتهم، حيث كان الدين يقوم على وظيفة جلب المصالح الدنيوية و تحقيق العدالة الاجتماعية، و إعطاء الحقوق لنفس الأشخاص والأفراد والجماعات، وكان هذا الالتزام اليومي في معادلة العلاقات الاجتماعية بين أفراد وجماعات، يمثل الرافعة المركزية لثقل الهوية الجزائرية و ثبوتها كتلة واحدة غير مجزأة ولا شاعرة بالانفصال و الاعتراب و التهميش أو الإقصاء ،

وكانت عملية الصراع لتختزل لأقصى حالتها، نتيجة الفعالية اليومية لدور الدين <<روحيا وواقعا>> أمام التحديات اليومية للفرد وللجماعات. و التي تحقق عبره مشاعر الايجابية والفعالية والاجتماعية، وتجسد حقيقة أيضا، وتضمن الانتماء والاندماج الاجتماعي بين سائر الثقافات والمرجعيات و المشاريع والعصبيات ضمن متغيرات وتغيرات اجتماعية سريعة، و متبدلة باستمرار نتيجة ظروف التاريخ وحظوظ المجتمع الجزائري ،

وهذا ما استدعي تلازما ما بين أشكال الحياة الاجتماعية المتبدلة و بين تبدل شروط وظروف الاجتماع السياسية والعسكرية والاقتصادية والسيكولوجية، لكن قوة الشرعية الروحية والواقعية التي أوجدتها المؤسسة الدينية، كمؤسسة مثلت الثقافة الجزائرية في حدودها الأربعة، وشكلت الغطاء القيمي والمعيارى المسنود، بمشروعية الموقف التقديسي و التقديس عند الأوساط الشعبية الجزائرية (8) و المسنودة بشبكات التواصل الثقافي القوية بقوة وحدة التقاليد و العقائد و المذاهب، المدعومة في الأخير بتوحيد الواقع وهذا الأهم على أساس لبناء التضامن و طريقة في التعامل الجماعي و استيعاب العالم، فتشكل نموذج مجتمعي وتنظيم حياتي فعال بالنسبة لموضوعات الاستقرار والتوازن الاجتماعي لدي المجتمع الجزائري تاريخ طويل، فضمن ضمان هذا الدور في الشروط والظروف المتغيرة تاريخيا واجتماعيا،

توافقت الاستجابات بالقيم والسلوك الفردية ولدي الجماعات المختلفة أيضا مع أهداف الثقافة <<الدينية الإسلامية>>، وهو ما حقق نمط من الحياة الاجتماعية تجسدت في علاقات الاجتماعية متوازنة ومستقرة، شكلا اجتماعيا متناسبا مع طبيعة المجتمع ذاته، تركت هذه الدينامكية الاجتماعية لحياة المجتمع الجزائري، شكلا متميزا في إنتاج الاستجابات مع شدة التغيرات الاجتماعية، بفضل وظيفة الدين كضابط تاريخي لمستويين مستوي ضاغط في الانتماء الجمعي الشديد للدين وللقيم الجماعية وتأكيد الهوية الواقعية للفرد وللجماعة الجزائرية، ومستوي ضاغط في تحقق فاعلة الوظيفة الاجتماعية لمؤسسة الدين، والتي تجسدت تقديم العناصر والقيم اللازمة للتصدي لازمات المجتمع، و المساهمة في إعادة بناء الجماعة عبر تعويضها عن النماذج والصيغ المستقلة(9) <<العصيات>>، واستطاعته (الدين الإسلامي) في تجاوز المتاهة التاريخية للمجتمع وتكوين ذو فعالية.

ثالثا اهتزاز معايير الشرعية الدينية ومؤشرات الاختلال الاجتماعي:

أسس منطق وضع الدين وظيفته الضبط الاجتماعي <<المعيار الديني>> كنظام اجتماعي فاعل على المستوي الاجتماعي، و كعامل للتوازن الاجتماعي واستقرار واستمرار حياة الفرد والجماعة الاجتماعية ، ففي ظل ظروف التاريخ الاجتماعي الجزائري و شروط الاجتماع المتبدلة و المتغيرة فيه، أسست وحافظ المجتمع الجزائري على قواعد الترابط الاجتماعي، القائم على شروط الفعالية الدينية <<الروحية والمادية>>، وكان قوام هذه الشرعية طرحها الواقعي، الذي لاقى مقاييس الضبط والقبول الاجتماعي تعبيراً عن استقرار النظام الاجتماعي لقرون من دون أن يثير مشكلة حقيقية،

للمجتمع، شرعية بنيت على تجسيد نجاح النموذج الذي تمثله المنظومة الإسلامية، شرعية قائمة على شبكات التواصل الاجتماعي الواقعي، وهو النموذج الذي رفع من قيمة الإنسان الجزائري بوصفه كذلك، عملت المنظومة الدينية تلك وما تبعها من بنيات رمزية ومادية <<تبادل المنافع>>، على تحقيق نظام وتنظيم أتاح لوجود دينامكية المحافظة على توازنات واستقراره المجتمع ، ويحفظ عليه صراعاته الداخلية و يجمد مداخل التنافر و التصادم عبر فعالية النمط ثقافي الذي ساد، بما له من قدرة على ابتكار الحلول الحقيقية لمشاكل الفرد والجماعة اليومية و باستمرار، ويتيح التغلب على التوتر الاجتماعي في فترات الوجود التاريخي والاجتماعي.

فضمن ما أعلنه النظام الديني من معاني للممارسات والأفعال <<الخير والشر والحلال والحرام>> وما يؤكد القانون المدني وقانون العقوبات بمنطق الصواب والخطأ و الواجب والمباح و الحسن والقبيح بشرعية تلك القيم والمعايير وقبولها الاجتماعي العام ضبطت العلاقة بين الوسائل المنفذة و الأهداف الجماعية

والثقافية، فتحقق الامتثال وتعززت النماذج الايجابية وعمت وانتشرت في الشارع وفي البيت والمسجد وفي المقاهي وفي المصنع و المزرعة... الخ ، فتمت السيطرة الشرعية <<بتعبير ماكس فيير>> السيطرة على المجتمع . و اتجاهاته ومواقفه .

فالنظام القيمي المعياري الديني حقق التطابق المبدع بين مقاييس الاجتماع القبلي وبين حقيقة الوعي الجماعي الذي أنتجه الإبداع العقلي الجزائري في فترة تاريخية معينة، إذن إن دينامية الجماعات في الجزائر التي نمت متغيرة الأوضاع والأحوال باستمرار ووفق ظروف وشروط ومقاييس متبدلة ومتعددة المتغيرات الداخلية والخارجية أمكن لها في الظروف التاريخية السابقة، بأن تحقق حقيقة خاصة عن الاجتماع الجزائري و ذلك عبر السيطرة على التوتر الاجتماعي وبناء تماهي متزايد بين الإسلام و الجماعة، فرتب نظام مؤسساتي ديني يوافق أدوراه (9) مثل القضاء والفقه و التعليم و الفتوى والزكاة و الصدقة مع وظائف المؤسسة الاجتماعية الاخرى <<العصبيات>> .

فالتماهي بين الإسلام و الجماعة تم بهذا النحو و إلى اللحظة التاريخية و الاجتماعية التي عبرت عنها ذاتها <<العشيرة السوداء>>، وهي في الواقع تاريخ لانحصار الدين في شرعية <<بتعبير فيير>> وتجمد مرجعيته بالنسبة للمجتمع ككل ، نتيجة مؤشرات حقيقة تصف زمنية الحاضر، عبر مؤشر أولي لتزاوج بين الديني والسياسي، بشكله المقلق اجتماعيا ونتائجه العنيفة والمدمرة لشبكة العلاقات الاجتماعية، وهو نتيجة حقيقة لمؤشر فقدان مرجعية وشرعية الدين كهوية وقيم ومعايير و من خلال توليد إرباك لكل المسائل والموضوعات التي بنتها المؤسسة الدينية في جلب المصالح الدنيوية وتحقيق قيم العدالة الاجتماعية والحرية وتدعيم موقف الإنسان نهيك عن عصبيته أو خلفيته أو نفوذه وقوته الاجتماعية، وبالمثال دال في التاريخ الإسلامي، والتاريخ الاجتماعي الجزائري،

إن تأكيد الهوية الواحدة للجماعة ظهر بشكل خاص في مرجعية الدين كأساس لبنية قيمة ومعيارية مقبولة اجتماعيا <<تجربى عملي وواقعي فقط>>، و بالقدر ذاته تراجع هذا القبول الاجتماعي و تجمدت فعاليته التاريخية، نتيجة ضعف إعادة إنتاج للتوترات القيم و النماذج التي يستند إليها الاجتماع التاريخي، فأصبح نتيجتا تحريم الحرام مختلف لان المرجعية مختلفة أو مجمدة أو مستبدلة عبر مرجعيات دالة وذات وزن مصلحي أو معرفي أو روحي أو رمزي أو دلالي،

فقد كانت الرشوة صاحبها في النار لان الدين أفاد بذلك، وأن الزنا مخالف لحفظ النسل والفرج والدين أقر عن ذلك، وأن الخيانة الزوجية و الربا وسرقة المال شكل واحد <<العام والخاص>> حرام، وأسس لمقاييس احترام الوقت وإتقان العمل و

الاحتراس من شهادة الزور و تحقيق الإخوة والعدالة و المساواة، وكلها قيم أقرها و حققتها الممارسات الدينية عبر نماذج عينها.

فكان ذلك بمثابة عقد اجتماعي <<قيمي ومعيارى>> متفق عليه وإن كان غير مكتوب بين مختلف الجماعات وأفراد والفئات، لكن حالة التوتير والتفجير المعيارى المفعول بالصراع و النزاع فيه وعليه <<الدين>> أنتج تفكك المرجعية، الأصلية و انبعثت المرجعيات بالوكالة شرقية وغربية، فتعددت المشروعات و تفرعت المذاهب والنحل والملل والفرق والأحزاب، وتعددت الممارسات والقيم والمعايير والاتجاهات و التوجهات، فيما يسميه علماء الاجتماع <<بالاختلال الاجتماعى>> أو فقدان المعايير الاجتماعية داخل المجتمع،

والمجتمع الجزائري بوجه خاص لا يعدوا أن يمثل إذن إلا خلافاً في دينامية التغيير الاجتماعى في مستواها الجذري والمفاجئ، أفقد المجتمع معها قدرته التقليدية <<بمقاييس الضبط والمرجعية والشرعية الدينية>> في تفعيل القيم والمعايير و المقاييس الثقافية التي كانت تنتج المعنى والوعى والفهم و الإدراك والممارسة وتضبط العلاقة بين الوسيلة و الهدف، ففي شرط إنتاج المجتمع ذاته كضرورة مستقلة و متميزة، وفي ظروف الواقع الاجتماعى الداخلى التاريخى و السياسى والاقتصادى و العسكرى الحاضر، وضغوطات الخارج <<العولمة>>،

و ثقل تراكمات الماضى، وعدم القدرة على استشراف المستقبل، كلها مؤشرات إضافية تجمعت واجتمعت في ظرف تاريخى، وفرت لمجتمع الجزائر حالة الانفكاك البنىوى العميق، نتيجة خصوصية الاستهداف <<الدين>> ونتيجة عدم القدرة لدى المجتمع لتعويض عليه، و إعادة تشكيل الحقل الاجتماعى الجزائرى، أزمات متتالية، ومتعاقبة و متراكمة نذكر منها، لقد شوهدت مرحلة العشرية السوداء بكل جرأتها و ثقلها وقوة تفكيكها الاجتماعى كله واقع النظام الاجتماعى في ترابطه وتواده وتراحمه و أفقدت المجتمع مقاييس توازنه واستقراره و استمراره بفعالية، لما اعتقدت الأصولية الإسلامية ومارست الإحياء الاجتماعى والسياسى الغابر على مجتمع يعيش زمن ثقافى مختلف، لا يمكنه بحال من الأحوال العودة إلى تاريخ محرف،

هذا التناقض الأساسى نمط الاستمرارية و شكل القطعية مع الاستمرارية لا بداخلها، و شكل مخرج لتمرد عام ضد مرجعية بقيم ومشروعية تقليدية مبدعة، كان بحق إعلان عن عودة مؤشرات التفكك والانهار المعيارى واختلاله وإنتاج لمفاهيم ومعانى وممارسات والاعتراب والتهميش والانعزال و العزلة و الغلبة والقهر و الاستبعاد ، عبرت عن ذاتها في ظواهر ومظاهر عنيفة ومجرمة، تترجم بحق حجم

خروج الفرد والجماعة عن القيم والمعايير وتخبطهم السلوكي، إعلانا عن انهيار الأخلاق والقيم العليا والضمير الجمعي.

الخاتمة:

توجه البحث إلى ضرورة معاينة نظرية الثقافة، كشكل ينم عن علاقة بين الحاجات الثقافية والاستجابات الثقافية(10)، وهي التي تطرح بشكل أكثر تفسيراً لمفهوم العلاقة بين الاستقرار والتوازن الاجتماعي في كل مجتمع، منطلقاً من تحديد دور ووظيفة الثقافة كمصدر أساسي وحيوي لإمكانية قياس هذه العلاقة >> التوازن والاستقرار الاجتماعيين<<، والاتجاه بالبحث إلى معاينة فرضية التفسير في الموضوع عبر تأكيد أهمية العلاقات السببية بين الاستقرار والانضباط الاجتماعي لجهة أن ذلك يمثل إمكانية حقيقة عن قدرة الثقافة >>كقيم ومعايير وتجسيدا<< لفرض مجموعة من القواعد التي تعتبرها شرط لوجودها واستمرارها وتوازنها الاجتماعي، كما ينتج ذلك أيضا أن الثقافة هي القدرة المبدعة للإتيان بالحلول الإيجابية لكل توتر اجتماعي ممكن.

إن مفهوم اللامعيارية الاجتماعية أو ما يسمى بالاختلال الاجتماعي هو نموذج لعمليات الاجتماعية المؤدية إلى سيطرة الأعمال والنشاطات والممارسات الخارجة عن القواعد والمعايير الاجتماعية السائدة، وطبيعة الاختلال في الأنظمة أو الأنساق الاجتماعية السائدة في الجماعات والتي تتحكم بسلوكات الفرد والجماعة فقط و فقط لان القيم كما يقول ميرتون >>القيم هي الأفعال ذاتها<<. ففي الجزائر حيث قل الولاء للقيم التقليدية و تغيرت الاتجاهات وتبدلت المواقف و تناقضات المصالح،

و غابت أو ضعف دور المرجعيات السائدة و استبدلت بمرجعيات أخرى، تعاضم الضعف في الضبط الاجتماعي في مستويات الفرد والجماعات وتخلل التنظيم الاجتماعي التقليدي، وفقدت الشرعية الدينية، قبولها و اعترافها الجماعي، ضمن هذا السياق الذي سعينا إلى تفسيره بمستواه الأساسي، المتمثل في وجود اختلال في المعايير والقيم الاجتماعية السائدة، واستبدالها التام أو النسبي بقيم متناقضة ومتصارعة معها، وهو ما شكل سياق لتوضيح التناقض الأساسي والبنوي في النماذج والمرجعيات الجماعية المنتشرة والسائدة في بيئتنا الحاضرة و المختلة.

قائمة الهوامش:

1- Malinowski Bronislaw, THE dynamique of evolution knowledge,

Risler , ED PAYOT, PARIS, 1970 traduit de l'anglais par Georgett

2- برهان غليون، إغتيال العقل، سلسلة صاد، بدون بلد، 1990، ص 176

3-إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، سلسلة الأنييس، الجزائر ، 1991، ص 46

4- مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، عالم المعرفة ، روسيا ، 1990، ص98

5-Elton mayo, the problem of an industrial civilization, SS EDIT, USA, 1953, p168

6-Bourdieu Pierre, Esquisse algériennes, ED le Seuil, PARIS, 2008, p173

7- محمد الطيبي: العرب: الأصول والهوية، دار الغرب النشر و التوزيع، الجزائر 2004، ص123

8--فيليب لوكا و جان كلود فاتان، جزائر الاثروبولوجيين، ترجمة محمد يحيانين(وآخرون)، منشورات الذكري الأربعين للاستقلال الجزائر، 2002، ص28

9 - Simmel George, Le conflit , traduit de l'allemand par, sibylle CIRCE , 1999,p186 Muller, ED

10- مايكل كريذريس، لماذا بنفرد الإنسان بالثقافة، علم المعرفة،، الكويت، 1998، ص125

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1- إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، سلسلة الأنييس، الجزائر ، 1991.

2- برهان غليون، اغتيال العقل، سلسلة صاد، بدون بلد، 1990.

3- محمد الطيبي: العرب: الأصول والهوية، دار الغرب النشر و التوزيع، الجزائر 2004.

4- مايكل كريذريس، لماذا بنفرد الإنسان بالثقافة، علم المعرفة،، الكويت، 1998، .

5- مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، عالم المعرفة، روسيا، 1990.

6--فيليب لوكا و جان كلود فاتان، جزائر الاثروبولوجيين، ترجمة محمد يحيانين(وآخرون)، منشورات الذكري الأربعين للاستقلال الجزائر، 2002.

المراجع والمصادر باللغات الاجنبية:

باللغة الفرنسية:

- 1-Bourdieu Pierre, Esquisse algériennes, ED le Seuil, PARIS, 2008,
- 2-Elton mayo, the problem of an industrial civilization, SS EDIT, USA, .1953

الكتب المترجمة من الانجليزية:

- 1-Malinowski Bronislaw: THE dynamique of evolution knowledge, Risler , ED PAYOT, PARIS, 1970. traduit de l'anglais par Georgette

الكتب المترجمة من الألمانية

- 1- Simmel George, Le conflit , traduit de l'allemand par, sibylle .CIRCE , 1999 Muller, ED
